في الزمان وذلك صادق بان لا يكون في زمان ولا مكان **قوله** من صلاة
الجمعة قال الدنوشري صحة هذا موقوفة على ان معنى الحديث ان المطر
كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا اول يوم الجمعة وان كان معناه ان المطر
ابتدأ اوله اول يوم الجمعة فلا يتاتي هذا التقدير فليتامل انتهى
واقول في الحديث الذي في البخاري ما يدل على ان ابتدا المطر
وانتهاه صلاة الجمعة لان فيه ان اعرابيا قام والنبي صلى الله عليه
وسلم يخطب وشكى اولا قلة المطر وثانيا كثرته او شكى غيره الكثرة
فراجعه **قوله** نحو من عهد الى اخره يمكن ردها في مثل ذلك الى الابتدا
في الكلام كما بيناه في الحواشي **قوله** ولها ثلاثة شروط لم يشترطوا
في زيادة غيرها ذلك لانها ام الباب فاشترطوا في زيادتها ذلك
لتقل زيادتها **قوله** بهل خاصة كذا قيده ابو حيان في الارتشاف
والمصنف في المغني لكن لم يقيده ابن الناظم بهل والاطلاق قضية
كلام السمين والصفاقسي فانهما نقلا في الكلام على قوله تعالى سل بني
اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة كلاما عن ابن عطية ونظر فيه بان كم ان
كانت خبرية فلا تزاد من في الخبر وان كانت استفهامية فمتعلق الاستفهام
المفعول الاول لا الثاني الا انه يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على
الجملة انتهى وهذا صريح في جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا
يخفى **قوله** ولعل الفرق الى اخره قال الدنوشري قد يتوقف فيه فان كون
هل انما الطلب التصديق لا يقتضي ان يكون ذلك خاصا بها فليتامل
قوله اسما فاعلا قال الدنوشري قال بعضهم اعلم ان زيادة
حروف الجر مع المنصوب احسن من زيادتها مع المرفوع
نحو قولك ما رايت من احد احسن من قولك ما قام من احد
والعلة في ذلك ان زيادتها مع المنصوب في محلها لان حروف الجر

انما

انما تدخل لتعدي الافعال الى الاسما والتعدية انما هي للمنصوب واذا
زدتها في المرفوع اوقعتها في غير محلها لان حرف الجر لا يعدي الفعل
الى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب احسن **قوله** به يدخل فيه
ما قاله ابو حيان من انها تزاد في ظرف او مصدر اتسع فيهما نحو ما سير
من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك ان كلا
منهما مفعول به على الاتساع واعلم انه قال في المغني تقييد المفعول
بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع
زيادتها في المفعول معه والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى
بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع
في المفعول المطلق وجه ثم ذكر ان ابا البقا خرج على زيادتها في المفعول
المطلق قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء وتكلم على ذلك فراجعه
قال الدماميني وقد يشكل قوله انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع الى اخره
بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه س ذهبت من معه وقراءة من قرا
هذا ذكر من معي بكسر ميم من ويجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند
التي يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي تجامع الواو
بمعناها في المفعول معه ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع وقد صرح
ابو البقا بزيادتها في المفعول المطلق في قوله تعالى وما يخفى على الله من شيء
وقال ان من شيء بمعنى ضرر فلعل المصنف اطلق المفعول ليشمل
المفعول المطلق والشارح قيد بقوله به ليكون في المفهوم تفصيلا
فتامل **قوله** او مبتدا قال الدنوشري قال بعضهم تزاد من في الابتدا وفي
الفاعل وفي اسم كان وفي مفعول ما يتعدى لواحد وفي اول مفعولي ظننت
وفي اول مفاعيل ظننت وفي اول مفاعيل اعلمت وفي اول مفعولي اعطيت وفي
ثانيهما وفي مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع انتهى اقول

Copyright King Saud University